

مجلس حقوق الإنسان - الجلسة التاسعة عشر

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

29 فبراير 2012

مداخلة شفوية - حلقة نقاش حول حرية التعبير على الانترنت

مقدمة من: رامي رؤوف

شكراً لك سيادة الرئيس،

هذه المداخلة مقدمة نيابة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية. في العام الماضي، في أعقاب المظاهرات التي اندلعت في أنحاء مصر، تمكن مجموعة من المواطنين من اقتحام مباني تابعة لوزارة الداخلية - وهي إحدى وزارات الحكومة المعروفة باستخدام تكتيكات وحشية من أجل الحفاظ على نظام مبارك السابق. ولقد عثروا على مخبأً للوثائق في إحدى هذه المباني (التي يمكنكم الآن الاطلاع عليها عبر شبكة الانترنت¹)، وتضمنت بعض تلك الوثائق تفاصيل سلسلة من الاجتماعات جمعت بين مسئولين بوزارة الداخلية وممثلين لشركات المحمول ومقدمي خدمة الانترنت العاملة في مصر. وخلال إحدى الاجتماعات التي عُقدت في نهاية عام 2010، تم مناقشة كيفية قطع خدمة الانترنت في مدينة واحدة ومدن متعددة، وحجب مواقع محددة، والحصول على بيانات شخصية. وفي اجتماع آخر عُقد في مطلع 2011، تم مناقشة شراء برنامج للتجسس من شركة خاصة، وعرض إمكانياته التي تشمل اختراق حسابات شخصية على شبكة الانترنت، وزرع ملفات تجسس على أجهزة الكمبيوتر - تُمكن المخترق من السيطرة على الجهاز - إلي جانب إمكانيات تجسس ورقابة متعددة. وهنا كانت شركات خاصة محددة تقوم بالتخطيط للقمع مع هيئات حكومية معروفة بارتكاب انتهاكات حقوقية حادة.

وبعد مرور عدة أشهر، تم تطبيق وتفعيل كل الإمكانيات التي طورتها الشركات الخاصة بالتعاون مع وزارة الداخلية على نطاق الدولة، في محاولة للسيطرة على والحد من المظاهرات المطالبة بالديمقراطية. وبشكل تسلسلي، تم قطع خدمات الاتصالات² في الفترة بين 25 يناير و 5 فبراير، وتضمنت هذه الفترة فصل تام لخدمة الانترنت.

وتوضح هذه الواقعة كيف أصبحت الشركات الخاصة التي تعمل في حالة من غياب حقوق الإنسان - دون أي مرجعية قانونية أو أخلاقية فيما يتعلق بنوايا المتعاونين معهم - شريك رئيسي لا يمكن الاستغناء عنه للحكومات

¹ يمكن الاطلاع على الوثائق من خلال هذا الرابط <http://ebfhr.blogspot.com/2011/05/state-security-leaks-communicaiton.html>

² رسم توضيحي لقطع خدمات الاتصالات في مصر <http://www.flickr.com/photos/ramyraoof/5814392791>

القلمعية، إذ تمكنهم -تلك الشركات- من ارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من خلال التلاعب المجحف بوسائل الاتصالات.

ولقد تم كل هذا بطريقة تفنن للشفافية والمحاسبة والضمانات الأساسية لإجراءات قانونية عادلة. وفي مواقف عدة، قامت الشركات الخاصة بخرق اتفاقية الاستخدام الخاصة بها، ودون أي تبعات نتيجة لعدم وجود وسيلة قانونية دولية لتلقي الشكاوي والتحقيق فيها لضمان تطبيق هذه الشركات للمعايير الأساسية لحقوق الإنسان. وبالرغم من كون وسائل الإعلام الاجتماعي مفيدة لدعم الديمقراطية، فقد تبين قدرتها كوسيلة للقمع.

إن الوقائع السابقة تبعث على القلق، لذا يجب على هذا المجلس والقطاع الخاص أن يقوموا بمواجهتها عاجلاً. إحدى الطرق الأولية التي يمكن من خلالها معالجة تلك الوقائع هي ضمان ترجمة معايير حقوق الإنسان إلى قواعد عالمية واضحة جداً وتلتزم بها كل شركات الاتصالات ومقدمي خدمة الانترنت في كل الأوقات وفي جميع الأماكن. مثل هذه المعايير تتضمن قواعد بسيطة -تم تطويرها من قبل منظمات وأفراد- مثل:

- تقليص كم المعلومات الشخصية التي تطلبها شركات الانترنت، ومنح المستخدمين قدرة التحكم في والوصول إلى المعلومات الشخصية الموجودة لدى الشركات.

- لا يسمح بالتدبير والتخطيط لقطع خدمات الاتصالات في أي وقت ولأي سبب.

لقد حان الوقت لشركات المحمول ومقدمي خدمة الانترنت أن تبدأ في العمل بنفس درجة الشفافية والمحاسبة والعدل التي نطالب بها الحكومات، خاصة أنهم يتصرفون بشكل يجعلهم شركاء في سياسات الحكومات وهجماتها القمعية ضد هؤلاء الذين يناضلون من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية.

شكراً سيادة الرئيس.